المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

28/12/2012

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

هذا الخبر

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر تقريرا أسودا عن وضعية الأطفال في الشارع

أفادت مصادر مقربة أن المجلس الوطني لحقوق الانسان بصدد إنجاز تقرير شامل ومفصل، عن الوضعية داخل مراكز إيواء وإعادة تأهيل الأطفال في وضعية الشارع والمتخلى عنهم.

ويقدم التقرير الذي سيصدر تقريبا بعد شهر، حصيلة الدولة والوزارة المعنية في تتبع حالات الأطفال في وضعية صعبة، كما يقدم معطيات دقيقة عن كل مركز شمله التقرير بمختلف المدن المغربية، إذ سيرصد داخله المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وضعية النزلاء وجودة الخدمات الاجتماعية والتربوية المقدمة للأطفال، وكذا البنية التحتية والتجهيزات المتوفرة داخله.

L'expérience marocaine des droits de l'Homme à Tripoli

Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), s'est déplacé en Libye afin de faire connaître l'expérience marocaine dans le registre des droits de l'Homme. L'occasion : une conférence sur «Les expériences de justice transitionnelle dans les pays du Printemps arabe» qui a vu la participation des acteurs des droits de l'Homme de plusieurs pays arabes, dont le Maroc. Le Royaume a fait valoir l'importante action de l'Instance équité et réconciliation (IER) et de ses recommandations.

LA SANTÉ DES DÉTENUS, UNE PRIORITÉ POUR HAFID BENHACHEM

Humaniser les prisons

Hafid Benhachem.

Depuis la sortie, fin octobre 2012, du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la situation dans les prisons, le Délégué général à l'Administration pénitentiaire, Hafid Benhachem, se mobilise et mobilise. Il se dit convaincu que la crise relève d'une responsabilité partagée.

Parmi les intervenants qu'il veut sensibiliser, il y a le personnel de santé, avec plus d'une centaine de médecins qu'il a réunis, mardi 25 décembre à Rabat, en vue de les mettre au fait de ses propres observations et des pesantes remarques du rapport du CNDH.

Comme dans pareil cas, le risque de généralisation se pointe, même si la majorité des médecins s'acquittent de leur devoir, et souvent dans des conditions précaires. Sans oublier, comme le souligne à chaque fois M. Benhachem, qu'il ne manque pas de raisons aux détenus pour lancer, quand ils le peuvent, de malveillantes accusations.

Il y va en effet de l'absentéisme présumé des praticiens, de leur indisponibilité, de leur négligence des procédures, jusqu'à même la rémunération indue de leurs services, en passant, bien sûr, par l'insuffisance du contrôle sur certaines maladies contagieuses, comme la gale ou la tuberculose. Quant à la future contribution du ministère de la Santé dans ce secteur des prisons, l'engagement pour une coopération «dans le cadre d'un programme d'action» a été affirmé par un délégué, invité du même département.

Mais la rencontre n'a pas été conviée pour critiquer les médecins, lesquels se sont d'ailleurs raisonnablement défendus. Aussi bien le Délégué général que les autres hauts responsables invités leur ont rendu hommage, disant qu'ils sont là aussi pour les écouter. Le président du CNDH, Driss El Yazami, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, et le coordonnateur de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, Azzedine Belmahi, ont abondé dans ce sens. Le Délégué général a même reconnu la faiblesse de son budget, et l'insuffisance des appointements des médecins, pourtant soumis à de grandes contraintes de travail.

Les orateurs ont aussi montré combien leur message dépassait les considérations pouvant relever de comportements individuels, et visait plutôt à humaniser les prisons et à asseoir la culture des droits de l'Homme dont doivent jouir tous les citoyens, y compris les détenus. Ainsi ont-ils rappelé les exigences de l'environnement mondial et des instances internationales, soulignant que, pour le Maroc, qui a une cause nationale à défendre, les dossiers qui relèvent des droits de l'Homme, comme celui des prisons, sont d'une importance primordiale ■

M. REDDADI

العقوبة السالبة للحرية ومتطلبات الإصلاح

الجامعي: من الضروري وضع المؤسسات السجنية تحت الإشراف المباشر للقضاء

وصف تقرير سابق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وضعية السجون والسجناء في المملكة ب»المتأزمة والخطيرة»، معتبرا أن معالجتها «مسؤولية مشتركة».

وقال ملخص التقرير الذي تم تقديمه خلال ندوة صحافية أن «السجناء والسجينات يتعرضون للمعاملة القاسية وغير الإنسانية والحاطة من الكرامة في أغلب سجون المملكة».ومن بين ضروب هذه المعاملة القاسية والمهينة للكرامة «الضرب والصفع والتجريد من الملابس أمام باقي السجناء والتعليق بالأصفاد والعبارات الحاطة من الكرامة والكي والانتقام عن طريق الترحيل الإداري خاصة في ما يتعلق بسجناء السلفية الجهادية».

موضوع أوضاع السجون كان مثار جدل حاد بمجلس النواب خلال تقديم التقرير الذي أنجزه نواب برلمانيون وأيضا أثناء مناقشة ميزانية مندوبية السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2013 أمام العدل والتشريع..ممارسات لاإنسانية وخروقات قانونية كانت العنوان الكبير لتلك النقاشات..في قضية اليوم سنتوقف عند مداخلة للنقيب عبد الرحيم الجامعي حول «السجون وتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ومتطلبات الإصلاح» فماهي التوصيات التي اقترحها النقيب من أجل النهوض بهذه المؤسسة؟

ملائمة الدستور

في ظل تعدد التقارير الرسمية حول أوضاع السجون بالمغرب، وفي ظل العديد من الخروقات التي سجلها مجموعة من المعتقلين وذويهم، والجمعيات الحقوقية الوطنية و الدولية، اقترح النقيب عبد الرحيم الجامعي، خلال مداخلة له بندوة بمراكش حول الحوار لإصلاح منظومة العدالة مجموعة من التوصيات حول القانون المنظم للسجون، توصيات الملائمة مع الدستور والمواثيق الدولية ذات الصلة، حيث يتطلب الأمر -حسب النقيب الجامعي-بالملائمة مع الدستور فيما يتعلق بالمادة 19 المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان، المادة 22 المتعلقة بعدم جواز المس بالسلامة الجسدية..، المادة 24 المتعلقة بحماية المراسلة كيفما كان شكلها...والمادة 30 المتعلقة بالحق في التصويت باعتباره واجب وطني.

وأوصى النقيب الجامعي بوضع المؤسسات السجنية تحت الإشراف المباشر للقضاء، والتعامل طبقا لروح الدستور مع الحرية والقيود عليها ومع فلسفة استقلال القضاء، مع بسط يد القضاء وإشرافه المباشر على السجون وربط إصلاح منظومة السجون بإصلاح المنظومة الجنائية، بفصل السياسة السجنية عن السياسة الأمنية، والإنهاء مع رقابة وزارة الداخلية على السجون(اللجن المحلية).

واقترح المتحدث نفسه تعديل بعض المواد، من قبيل حصر سلطة مدير المؤسسة في التأديب في حدود عقوبات ثلاثة(الإنذار، القيام بإصلاح الخسائر التي أحدثها السجين، القيام بأعمال داخلية داخل السجن، تم وضع سلطة البث في مسطرة التأديب الإدارية الأخرى بين يدي قاضي تنفيذ العقوبة، وتخويل سلطة الإحالة على قاضي تنفيذ العقوبة في مادة التأديب للمدير العام وحده، فيما اقترح إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة 27 وجعل تسليم الملف الطبي للمفرج عنهم حقا له يمارسه شخصيا أو يفوضه لغيره، إلغاء الفقرة 5 من المادة 59 وجعل البث في الطعن المقدر من ضد المقرر التأديبي بين يدي قاضي تنفيذ العقوبة، إلغاء مقتضيات عقوبة العزلة من عدد العقوبات المنصوص عليها، وإلغاء ما له علاقة بالفصل61، وإلغاء السماح باستعمال القوة من المادة 64، وتعويضها باستعمال الوسائل القانونية المشروعة.

وضع مقلق

ظل السجن و أوضاع السجناء موضوع قلق مجتمعي عبر سنوات وإلى اليوم..واحتل وموقعا للمتابعة والجدل و النقاش والانتقاد و الاحتجاج لدى المتقاضين والمواطنين خصوصا في العشرية الأولى من هذا القرن، أي كان السجن ولازال قضية مجتمع وحاضر ومصير ومستقبل.

وأكد «النقيب الجامعي»أن أوضاع السجون السيئة لها عواقب خطيرة تجسدها مظاهر مختلفة، منها ما له علاقة بمجال السياسة العقابية، واحترام حقوق الإنسان(السياسة الجنائية و العقابية، الاعتقالات الاحتياطية، قرينة البراءة..)، ومنها ما له علاقة بأعمال تعهدات الدولة اتجاه التزاماتها الدولية، (المواثيق الدولية، القواعد النموذجية لمعاملة السجناء..)، ومنها ما يدخل في مجال التعامل بين السجن وبين عدد من المؤسسات بما لها من أدوار ومسؤوليات ك(مؤسسة النيابة العامة، مؤسسة التحقيق، مؤسسة قضاء الحكم، مؤسسة الأمن، مؤسسة السجون..).

أثار «النقيب الجامعي»موضوع النظام القانوني للسجون الذي لم يعد مناسبا ولا كافيا لحماية المؤسسات والنزلاء، بعد أن أصبح يشكو من عدم قدرته مسايرة ثقافة التنظيم المحكم والحديث لإدارة السجون وعجزه عن رعاية حقوق السجناء، بالإضافة إلى اعتماد المقاربة الأمنية كآلية تقليدية لتدبير المؤسسات السجنية، حيث تأكد للجميع ومن كل المستويات أنها لا تخدم قضية الإدماج أو أنسنة السجون-يضيف «الجامعي».

وعن المنهجية التي تعتمدها المندوبية، أكد «النقيب الجامعي» أن تعامل مندوبية السجون يعتمد على منهجية الانضباط إلى قوة إدارة تملك سلطة مطلقة على السجناء، وذلك مخالف لما تفرضه الحكامة الإدارية من التزامات في السلوك والممارسة ومنها القبول بمراقبتهم من قبل الرأي العام بواسطة المنظمات الحقوقية الغير حكومية، التي تكن لها المندوبية بكل أسف عداء إداريا تمنعها بمقتضاه من القيام بالدور الحقوقي التي تريده للسجون وللسجناء، مشيرا إلى أن المندوبية تتعامل بمنطق عقابي مهين يستعمل التخويف والتأديب والعقاب آلية لإدارة المؤسسة وضبط السجين، بالإضافة إلى ارتفاع الممارسات غير القانونية وغير المشروعة والتي تندرج ضمن انتهاك حقوق الإنسان..تصل إلى حد التعذيب و الضرب والتجويع و العزلة ومنع الزيارات ومنع التغذية ومنع الأدوية وفرض العقوبات القاسية، دون إغفال داء الفساد والارتشاء-يشدد المتحدث نفسه في مداخلته-.

منطلقات المعالجة

تحدث «النقيب الجامعي»عن منطلقات لمعالجة أوضاع السجون، محددا من الناحية الاستراتيجية ضرورة العمل على ربط مصير السجن والسجناء بمصير العدالة الجنائية و العقابية، العمل في نطاق الحوار على تحديد مضامين وأهداف رسالة ودور السجن، والعمل على تخليق قطاع السجن وتدبيره على أساس قيم الشفافية والمراقبة والمساءلة..وتحديث مقومات الهيكل القانوني وملائمته مع مقتضيات الدستور ومع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن بين الأهداف الكبرى والاساسية التي ركز عليها «النقيب الجامعي» في مداخلته ارتباط المؤسسات السجنية بالجهاز القضائي، مشددا على ضرورة عودة السجون إلى وزارة العدل و الحريات كما كانت منذ استقلال المغرب، أي أن تعود تحت الإشراف القضائي المباشر، وموضحا على أنه لا معنى أن تنفذ السلطة التنفيذية والحكومية والأمنية لمجال له علاقة عضوية ووظيفية وقانونية بالجهاز القضائي.

وأشار «النقيب الجامعي» إلى أن السياسة الجنائية لاتنفصل عن السياسة العقابية التي تشرف عليها وزارة العدل وتنفذها، وبالتالي فإنه ليس من باب الحكامة السياسية و القضائية والجنائية أن تشرف إدارة تابعة إداريا وماليا لرئيس السلطة التنفيذية، وألا تنفذ أية عقوبة حبسية إلا في السجون التابعة لوزارة العدل حسب المادة 608 من قانون المسطرة الجنائية.

من جهة أخرى، أكد «النقيب الجامعي» على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة في تدبير المرفق، موضحا أن السلطة الحكومية والتي كانت مؤسسة الوزير الأول وأصبحت مؤسسة رئيس الحكومة لا تأثير لها لحد الآن على المندوبية ولا على رئيسها، هذا الوضع-يضيف النقيب الجامعي موضحا-جعل المندوبية خارجة عن مجال الدولة وأعين مؤسساتها وسلطة قضاها ورقابة القانون، وسلطة المجتمع، ومجال الإعلام، أي أنه لا رقابة لمندوب المندوبية من اي سلطة.

وتوج النقيب الجامعي مداخلته بملاحظات مركزة حول قانون 25 غشت 1999 -98-23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، موضحا أن هذا القانون المكون من 141 مادة موزعة على تسعة أبواب، يمكن المدير و الإدارة من كل السلط، قانون يفرض علاقات أمنية على السجين على قاعدة الخضوع و النضباط، ويجعل العقاب وتدابيره سلطة مطلقة بيد المدير وأعوان الإدارة، قانون لا يعطي أية رقابة قضائية على الإدارة ولا على قراراتها ويفرض حذرا غير طبيعي على الهيئات الحقوقية والمدنية، ويقوم في عدد من مقتضياته على معاني فضفاضة دون تدقيق وغير قابلة لأية رقابة..

اليزمي : المغرب يتوفر على رصيد هام وتجربة متميزة في مجال ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان

قال إدريس اليزمي. رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. إن المغرب راكم تجربة مهمة ويتوفر على رصيد هام في مجال ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان توجت جميعها بإعداده لخطة عمل وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان أطلق عليها اسم (الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان).

وأوضح اليزمي. خلال عرض قدمه مساء الخميس بفاس. خلال افتتاح أشغال لقاء جهوي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس íœ مكناس. حول موضوع (بلورة استراتيجية تشاركية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة). أن هذه الأرضية. التي تم إعدادها بمساهمة أطراف حكومية ومؤسسات وطنية ومجموعة من منظمات حقوق الإنسان والعديد من مكونات وهيئات المجتمع المدني. تندرج في إطار الدينامية العامة التي يعرفها المجتمع المغربي في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها منذ عدة سنوات.

وأكد أن إعداد هذه الأرضية ارتبط بلحظة هامة في تاريخ المغرب تميزت بالتحول من التركيز فقط على بعد حماية الحقوق الفردية والجماعية. إلى تعاظم الاهتمام ببعد النهوض بثقافة حقوق الإنسان كآلية فعالة لجعل الضمانات التشريعية والمؤسساتية والإدارية في مجال حماية حقوق الإنسان تترسخ كاختيارات وتفعل على أرض الواقع.

ولاحظ أنه على الرغم مما تحقق من تراكمات إيجابية. سواء على مستوى إعداد مشروع الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان أو على مستوى التدابير المؤسساتية والمالية التي تم اتخاذها من أجل متابعة تفعيل محاوره. فإن تسارع وتيرة مسلسل الإصلاحات السياسية والمؤسساتية أضحى يفرض تحيين مسار تفعيل الأرضية المواطنة. بما يعزز المكتسبات ويتلاءم مع ما استجد من حاجيات ومن آفاق جديدة للعمل.

وتحدث عن الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل تفعيل هذه الأرضية. وإعادة ترتيب أولوياتها وفق مستجدات السياق الوطني والدولي المتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان. وتحيين التقديرات المادية لمتابعة تنفيذها. مشيرا إلى أن لقاء اليوم بفاس يندرج في سياق هذا المجهود الذي يبذله المجلس لمواصلة تعبئة الجهود لمتابعة تنفيذ هذه الأرضية. ولضمان تفعيل محاورها على المستوى الجهوي والمحلي.

وأكد أن من شأن العروض والمداخلات التي ستقدم في إطار هذا اللقاء الذي يستمر يومين. والنقاشات التي ستعقبها. أن تساهم في بلورة تصور أولي للمنهجية وللمخطط التنفيذي اللذان سيضمنان تنفيذا فعالا لمحاور الأرضية المواطنة على مستوى الجهة. مشددا على التزام المجلس بتوفير كل الشروط الضرورية لنجاح عملية تدبير هذه الأرضية.